الترسيم النهائي للحدود السياسية بين قطر والبحرين ومستقبل العلاقة بينهما

أ. م. د. مجيد حميد شهاب
جامعة الكوفة- كلية الآداب

المقدمة

يكاد يجمع الباحثون في الجغرافيا السياسية بأن قضايا الحدود تعد من ابرز العوامل المؤثرة في توجيه السياسة الدولية ، وان قضايا الحدود لا يفقدها الزمن أهميتها ، فتعكير صفو العلاقات وإعاقة التنمية الاقتصادية وعرقلة التعاون المشترك بين الدول وتهديد السلام والأمن الدوليين هو رهن بإطلالة خلاف حدودي على ساحة الأحداث .

تعتبر القضية الحدودية بين قطر والبحرين من أهم قضايا الحدود في منطقة الخليج حيث تأثرت الحدود بين البلدين بالقرارات البريطانية الصادرة للأعوام 1939و1944 حول عائديه مجموعة جزر حوار ومنطقة الزيارة وترسيم الحدود البحرية بينهما عام 1947 والذي تم بموجبها تحديد عائدية الجزر في المنطقة البحرية بين البلدين وقد تبع هذه القرارات اعتراضات كل من قطر والبحرين لتظهر بذلك الادعاءات الحدودية من قبل الجانبين والتي استندت على اسس متباينة كان من ابرزها مشكلات الجوار الجغرافي والادعاءات التاريخية ، كما كان للمعاهدات التي

• البحث مستل من رسالة ماجستير اشرف عليها الباحث بعنوان (الحدود القطرية – البحرينية / دراسة في الجغرافية السياسية) للطالب محمد عبد الرضا عبد جاسم نوقشت بتاريخ 2009/5/7 في كلية الآداب.

وضعتها الدول الاستعمارية دوراً في تفعيل مشكلات الحدود بين البلدين ، فضلاً عن ادعاءات ممارسة السيادة والولاء القبلي .

ومع بروز قطر والبحرين عام 1971 كدول مستقلة وظهور النفط كعامل اقتصادي اسهم في تأجيج الخلاف الحدودي بين البلدين والذي تطور عام 1986 الى مواجهة عسكرية والتي تم احتوائها من خلال جهود الوساطة العربية ، الا ان هذه الجهود لم تفلح في حل النزاع الحدودي الذي عرقل وبشكل واضح التعاون الاقتصادي والتنموي بين البلدين لعقود طويلة فضلاً عن ما استنزفه هذا النزاع من ثروات .

لتؤول بعد ذلك قضية الحدود القطرية البحرينية الى الجهاز القضائي الرئيس التابع للامم المتحدة المتمثل بمحكمة العدل الدولية في لاهاي لتصل القضية نهايتها في السادس عشر من اذار عام 2001 حيث صدور قرار محكمة العدل الدولية الذي وضع حدا لخلاف حدودي طويل بين دولتين جارتين .

من خلال دراسة الوقائع ومراحل تطور الحدود القطرية – البحرينية فإن الدراسة توصلت الى النتائج الاتية :

1– تباين الرؤى حول الادعاءات الحدودية وهذا ما انعكس على مطالب البلدين المختلفة رسمياً في تقديم ادعاءاتهم الى محكمة العدل الدولية .

2– من المؤسف ان يصل خلاف حدودي عربي الى المستوى الدولي وهذا دليل عدم قدرة المنظومة العربية على حل الخلافات البينية حيث لا تمتلك اكثر الدول خاصة في منطقة الخليج العربية اسس تستند عليها في حل هذه الخلافات .

3– افتقار الدول صاحبة المشكلة الى ادوات تخطيط ورسم الحدود والتكنولوجيا ، ومما عقد المشكلة هو تنوع المظاهر الطبوغرافية والتضاريسية في منطقة الحدود مما ساهم في تعقيد الادعاءات للطرفين وخاصة حول مناطق المرتفعات التي تغمرها

مياه المد والجُزر حيث سعت الى تغيير الواقع الجغرافي لهذه الجزر والمرتفعات المغمورة بالمياه لدعم ادعاءاتها مما عقد المشكلة في ترميم الحدود .

4- دخول العامل الاقليمي والدولي كعنصر محرض لطرف على حساب طرف اخر مما اطال امد الخلاف .

5- ساهمت الادعاءات التاريخية في اطالة امد الخلاف وكان للجانب القبلي دوره من حيث الادعاءات بين آل خليفة وآل ثاني .

6- وقوع البلدين في منطقة حساسة جداً من الخليج العربي الذي يعتبر مخزون الطاقة على مستوى العالم كما ان المنطقة المحيطة بالبلدين تعج بمشاكل حدودية كثيرة فضلاً عن ان الدولتين تجاوران كل من ايران والسعودية وهما من الدول ذات الثقل الاقليمي مما فعل المشكلة في الترسيم النهائي للحدود الذي اخذ بنظر الاعتبار المياه الدولية لكل من قطر والبحرين والتي كانت غير محددة بشكل نهائي .

7- تحول موروث الحقبة الاستعمارية الى مبدأ استند عليه في ترسيم الحدود خاصة عند تطبيق مبدأ (الحدود الموروثة) الذي عدته محكمة العدل الدولية عرفاً دولياً يعتمد عليه في ترسيم الحدود ، وهذا ما اتبع في منطقة الدراسة ومناطق اخرى من العالم .

8- ان قرار محكمة العدل الدولية استند على الاسس الجغرافية في رسم خط الحدود البحري الموحد بين البلدين فيما اعتمدت المحكمة في حكمها على القرارات البريطانية ومنحتها الاثر القانوني في تحديد عائدية المناطق المتنازع عليها .

مدخل

شهدت منتصف الستينات من القرن العشرين المحاولة الاولى لعرض الخلاف الحدودي أمام التحكيم الدولي . فقد طالبت قطر بعرض خلافها الحدودي مع البحرين

حول جزر حوار وقطعة جرادة وفشت الديبل أمامه ودعت قطر الحكومة البريطانية الى مساندتها في هذه الخطوة . وقد بادرت بريطانيا الى اتخاذ اجراءات في اتجاه البدء في التحكيم ، ولكن العملية توقفت جراء رفض البحرين القيام بما قامت به قطر .وإصرارا على تأكيد سيادتها على جزر حوار قامت البحرين عام 1965 باعطاء شركة كونتيننتال الامريكية امتياز التنقيب عن النفط في جزر حوار والمنطقة البحرية المحاذية لها . ولكن قطر اعترضت اعمال الشركة وقدمت احتجاجا الى بريطانيا مدعية تبعية جزر حوار الى قطر وان أي حقوق نفطية في جزر حوار انما هي امتداد لحقول النفط القطرية الغربية . وعرضت قطر على البحرين انشاء جزيرة في المياه الاقليمية البحرينية بدلا عن حوار و قدمت مقترحات لإبرام اتفاقيات تعاون اقتصادية بين البلدين وكانت البحرين ترفض هذه العروض كلها [١] . وفي آذار قدمت البحرين مشروعا لترسيم الحدود البحرية مع قطر ، ولكن الحكومة القطرية اشترطت اعتراف البحرين بسيادة قطر على جزر حوار قبل الشروع بتسوية الحدود البحرية[٢] . ومع فشل جهود الوساطة العربية في حل الخلاف عقب استقلال البلدين عرض ملف الخلاف الحدودي أمام محكمة العدل الدولية عام 1991 وفي هذا الفصل سنتناول ما يأتي:

1- عرض الخلاف الحدودي أمام محكمة العدل الدولية 2- مطالب البلدين

3- حيثيات قرار محكمة العدل الدولية 4- قناعة البلدين بقرار المحكمة

5- الموقف الإقليمي والدولي من قرار محكمة العدل الدولية

1-1 عرض الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين امام محكمة العدل الدولية

وفي 8 تموز 1991 قدمت دولة قطر في سجل محكمة العدل الدولية طلبا باقامة اجراءات قانونية ضد البحرين نظرا للخلاف الحدودي بين البلدين يتعلق بالسيادة على جزر حوار وفشت الديبل وقطعة جرادة واعادة ترسيم الحدود البحرية الفاصلة بينهما ، وقد اقرت قطر في طلبها اختصاص محكمة العدل الدولية بالنظر والحكم في الخلاف الحدودي وذلك بمقتضى الاتفاقيتين اللتين وقعتهما الاطراف في كانون الاول 1987 و كانون الاول 1990 ، وان موضوع التزام واختصاص المحكمة ومجاله القانوني تم تحديده طبقا للصيغة التي اقترحتها البحرين على دولة قطر التي اقرت عام 1990 التي يشار اليها بالصيغة البحرينية[3]

أ- أثر عرض الخلاف الحدودي امام محكمة العدل الدولية على سياسة البلدين:

أدى الإصرار البحريني المدعوم خليجيا على رفض عرض الخلاف على محكمة العدل الدولية إزاء إصرار قطر على وضع ملف الحدود امام القضاء الدولي الى جملة من التداعيات الاقليمية والدولية فقد ادى الاصطفاف الخليجي ضد قطر وتأييد البحرين في مطالبتها بالمناطق الحدودية الى تبني قطر سياسات و استراتيجيات تخالف سياسة المنظومة الخليجية آنذاك وهي:

- ابرام قطر خمس اتفاقيات ثقافية واقتصادية مع ايران في عام 1991 اشتملت على مشروع نقل المياه العذبة من نهر الكارون.
- تأييد قطر لايران في اعلانها مشروع الدفاع الامني الاقليمي في الخليج وهو المشروع الذي رفضته السعودية رفضا قاطعا.
- عقد قطر اتفاقية للتعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة الامريكية في السادس من حزيران 1992 .
- تطبيع العلاقات مع العراق[4]

وقد اصدر امير قطر في نيسان 1992 مرسوما أعلن فيه المجال الجغرافي لسيادة قطر على مياهها الاقليمية التي تحتوي بحسب المرسوم على مناطق متنازع عليها فقد جاء في مواد المرسوم :

المادة (1): يحدد عرض البحر الإقليمي لدولة قطر بإثني عشر ميلاً بحرياً، تبدأ من خطوط الأساس التي تحدد على وفق القواعد المقررة في القانون الدولي.

المادة (2): تمارس دولة قطر السيادة الإقليمية على بحرها الإقليمي والفضاء الجوي الذي يعلوه وقاع البحر وباطن أرضه، على وفق أحكام القانون الدولي وقوانين دولة قطر وانظمتها، مع مراعاة حق مرور سفن وطائرات الدول الأخرى.

المادة (3): يكون لدولة قطر منطقة متاخمة عرضها إثنا عشر ميلا بحرياً تبدأ من الحد الخارجي للبحر الإقليمي وتمارس عليها الدولة الحقوق والاختصاصات المقررة بموجب أحكام القانون الدولي.

المادة (4): يصدر مجلس الوزراء القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا المرسوم.

المادة (5): على الجهات المختصة جميعها تنفيذ هذا المرسوم ويعمل به من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

ولكن البحرين ردت ذلك ببيان صدر عن وزارة خارجيتها، رفضت فيه إعلان الحكومة القطرية، لأنه يعد خلافاً للتسوية الم ؤقتة التي توصل اليها مجلس التعاون الخليجي عام **1982**[(5)].

اما البحرين فقد تبنت السياسات الآتية :

- تعزيز الاتفاقية الامنية الموقعة بين البحرين والسعودية وتوس يعها في مجال تبادل الدولت ين للخبرا ت والمعلومات ومواجهة التسلل وتعقب

المجرمين والخارجين عن القانون والمعارضين للانظمة كما اجازت تدخل السعودية عسكريا لحماية البحرين.

- سعي البحرين الى توثيق معاهدتها الدفاعية مع الولايات المتحد ة التي تمثلت بوجود قاعدة الجفير البحرية[6] .

وخلال نظر محكمة العدل الدولية في الطلب القطري المنفرد حول الحدود مع البحرين، شهدت الحدود القطرية السعودية تصعيدا خطيرا حول منطقة الخفوس وهي نقطة حدود ثلاثية بين السعودية وقطر والامارات العربية المتحدة .

ففي أيلول 1992 أعلنت قطر في بيان رسمي لها ان القوات المسلحة السعودية قامت بمهاجمة مركز الخفوس الحدودي الواقع على الحدود القطرية – السعودية مما أدى إلى حصول اشتباك مسلح بين الجانبين أسفر عن مقتل جنديين قطريين واسر جندي ثالث فضلا عن تدمير المركز الحدودي تدميرا كاملا .

ولكن السعودية أعلنت ان المواجهة المسلحة بين الطرفين تمت في داخل الأراضي السعودية مما ادى الى مقتل جنديين قطريين وجندي سعودي واتهمت السعودية القوات القطرية بالمبادرة بإطلاق النار تجاه القطعات السعودية.

وقد انعكس هذا الحادث سلبا على المنظومة الخليجية إذ عدّت قطر حادث الخفوس إصراراً من قطر على عرض خلافها الحدودي مع البحرين أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي الأمر الذي يلقى معارضة سعوديةً تخشى ان تتمكن قطر استنادا لمبدأ القرب الجغرافي من الحصول على السيادة في فشت الديبل وجزر حوار. لذا اتخذت قطر جملة من الإجراءات والسياسات اهمها:

- أعلنت قطر وقف العمل باتفاقية ترسيم الحدود البرية والبحرية بينها وبين السعودية الموقعة عام 1965 .

- طالبت قطر بسحب القوات السعودية من منطقة الخفوس وإعادة الوضع الى ما كان عليه قبل الاشتباك المسلح.
- سعت قطر إلى تدويل القضية عبر اطلاع سفراء الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن الدولي على الموقف بينها وبين السعودية.
- أعلنت قطر سحب قطعاتها العسكرية العاملة ضمن قوات درع الجزيرة التابعة لمجلس التعاون الخليجي التي ي بلغ عدد ها نحو مائتي جندي يرابطون في منطقة حفر الباطن على الحدود الكويتية السعودية في أعقاب أزمة الخليج.
- إعلان قطر مبادرة رسمية لتطبيع العلاقات مع العراق.
- توثيق العلاقات القطرية الايرانية من خلال تقديم قطر عرض ا رسميا لايران لتوقيع اتفاقية دفاع مشترك .
- التلويح بإمكانية الانسحاب من مجلس التعاون لدول الخليج العربي[7].

ويكاد يجمع علماء الجغرافيا السياسية المعنيين بشؤون الخليج العربي بأن التصعيد العسكري على الحدود القطرية – السعودية يعود لأسباب جغرافية سياسية صرفة هي:

- الضغط على قطر للتنازل عن مطالبها بجزر حوار وفشت الديبل.
- محاولة السعودية السيطرة على شريط من الأراضي في منطقة الخفوس ينتج عنه فصل قطر عن دولة الإمارات العربية المتحدة
- انتزاع اعتراف قطري بسيادة السعودية على الشريط الواقع جنوب خور العديد الذي يفصل بين قطر والإمارات لعدّهأرضا سعودية[8].

ب–اختصاص المحكمة في القضية :

في الأول من تموز عام 1994 وجدت محكمة العدل الدولية ان تبادل الخطابات الرسمية بين ملك السعودية وأمير قطر وأمير البحرين في عام 1987 ، والوثيقة التي جاءت تحت عنوان (محاضر الاجتماعات) التي وقع عليها في الدوحة في 25كانون الاول 1990 وزراء خارجية قطر والبحرين و المملكة العربية السعودية كانت بحسب رأي المحكمة اتفاقيات دولية تلقت حقوق والتزامات الاطراف الموقعة [9]، وبموجب بنود هذه الاتفاقية تعهدت قطر والبحرين باحالة خلافهما الحدودي الى محكمة العدل الدولية بحسب ما تم تحديده في الصيغة البحرينية. وقد حددت محكمة العدل الدولية يوم 30 تشرين الثاني 1994 موعدا نهائيا لتقديم قطر والبحرين ما يتعلق بقضية الخلاف الحدودي بينهما كلّه[10] .

وبعد ان قدمت قطر والبحرين وثيقة حول القضية اصدرت محكمة العدل الدولية بتاريخ الخامس عشر من شباط عام 1995 حكمها بالاختصاص في النظر والفصل في الخلاف الحدودي بينهما بعد ان رفضت نهائيا الطلب القطري المنفرد [11] .

وقد أودعت الدولتان مرافعاتهما المكتوبة في محكمة العدل الدولية في 30 أيلول 1996، وفي 28 تشرين الأول اجتمع رئيس محكمة العدل الدولية مع وكيلي الحكومتين للوقوف على وجهة نظر كل منهما في شأن موعد تقديم الردود على المرافعات المكتوبة، وقد حدد الموعد في 3 كانون الأول 1997 [12].

ج- طعن البحرين في الوثائق القطرية

في أثناء المرافعات المكتوبة حول مطالب البلدين في المناطق الحدودية بينهما في 25 أيلول 1996 قدمت دولة البحرين طعنا رسميا في صحة الوثائق والمستندات التي قدمتها قطر الى محكمة العدل الدولية وعددها 81 وثيقة ألحقت بالمرافعات

المكتوبة التي قدمتها قطر[13]وقدم كلا الطرفين عددا من تقارير الخبراء حول الوثائق القطرية ونوع الأختام والأحبار والأوراق المستخدمة فيها .

وادعت البحرين ان استخدام قطر لوثائق مزورة يثير صعوبات اجرائية من شأنها ان تؤثر في سير القضية[14].

د- سحب الوثائق القطرية من المحكمة:

وفي 17 شباط 1999 سجلت المحكمة تخلي قطر عن الوثائق التي طعنت البحرين في صحتها إذ أكدت قطر أن مطالبها في المناطق الحدودية مع البحرين لا تستند الى تلك الوثائق . و أوضحت قطر في تقريرها الذي صاحبته بشهادات أربع خبراء أن هناك آراء مختلفة حول صحة الوثائق ليس بين الطرفين فحسب وإنما بين الخبراء القطريين انفسهم .

واوضحت قطر انها اتخذت قرارها بعدم الاعتماد على تلك الوثائق حتى تتمكن المحكمة من معالجة وقائع القضية من دون أي تعقيدات اجرائية أخرى[15] .

2-1 مطالب البلدين:

قدمت البحرين وقطر مطالبات نهائية الى محكمة العدل الدولية بشأن الحدود بينهما وهي على النحو الآتي:

أ- مطالب دولة قطر:

طالبت دولة قطر محكمة العدل الدولية برفض الدعاوى والمطالبات جميعها التي قدمتها البحرين وان تحكم وتعلن بحسب قواعد القانون الدولي بما يأتي :

أولا:

١ – سيادة قطر على جزر حوار.

٢ – سيادة قطر على فشت الديبل وقطعة جراده وعدّهما من المرتفعات التي تغمرها مياه المد و تنحسر عنها عند الجزر.

ثانيا :

١. ليس للبحرين سيادة على جزيرة جنان.
٢. ليس للبحرين سيادة على منطقة الزبارة.
٣. ان دعوى البحرين فيما يتعلق بحدود الارخبيل وخطوط الاساس الارخبيلية ومغاصات اللؤلؤ ومصائد الاسماك ستكون غير ملائمة لغرض ترسيم الحدود البحرية بين البلدين.

ثالثا :

رسم خط الحدود البحرية الاوحد بين المناطق البحرية بين قطر والبحرين بحسان أن الزبارة وجزر حوار وجزيرة جنان تقع ضمن سيادة قطر لا البحرين [16] انظر الخريطة (10) التي توضح المطالب القطرية حول حدودها مع البحرين.

ب– مطالب دولة البحرين :

طالبت البحرين محكمة العدل الدولية برفض الدعاوى والمطالبات القطرية المضادة جميعها وان تصدر حكمها بإعلان ما يأتي :

١ – سيادة البحرين على منطقة الزبارة.

٢ – سيادة البحرين على جزر حوار التي تضم جنان وحدّ جنان.

٣ – سيادة البحرين على الجزر والمناطق البحرية التي تفصلها عن قطر بما فيها فشت الديبل وقطعة جرادة، وهي بمجملها تكون الأرخبيل البحريني [17] انظر الخريطة (1) التي توضح المطالب البحرينية حول منطقة الحدود مع دولة قطر.

خريطة (1)

المطالب القطرية والبحرينية حول منطقة الحدود

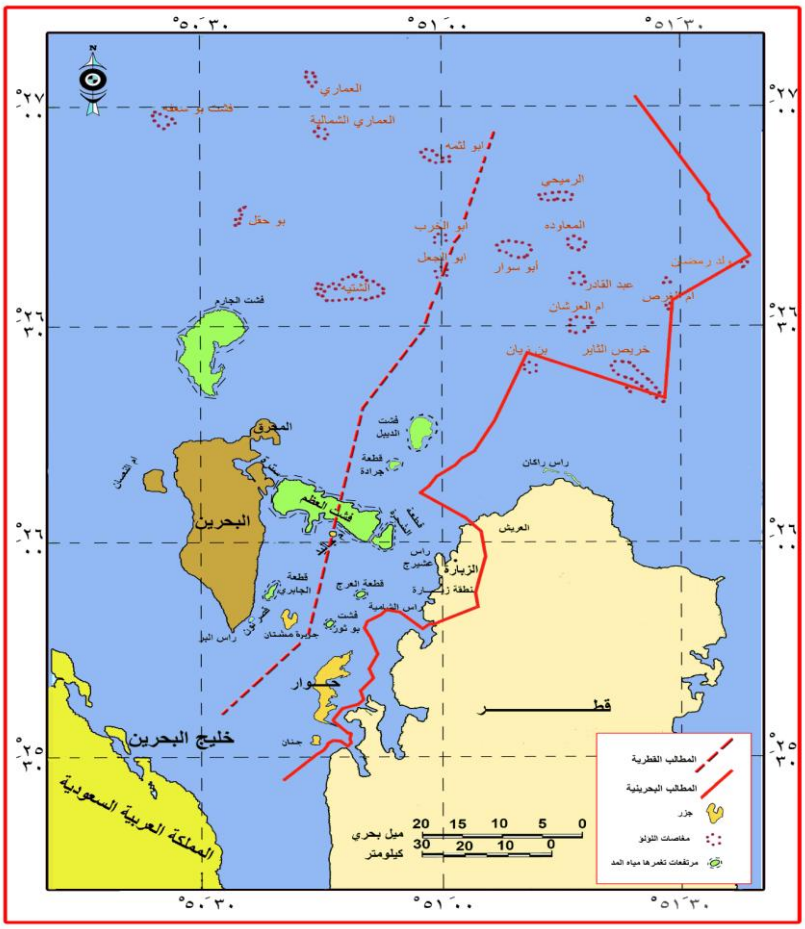

المصدر: **AL-Arayed, Jawad Salem, A Line in the sea, The Qatar v. Bahrain Border Dispute in the World Court, North Atlantic Books, California, 2003, p398.**

3-1 تأزم الوضع الحدودي وأثره في الأنفاق العسكري للبلدين :

يجمع الباحثون في شؤون السياسة الدولية ومشكلاتها على ان تحليل الأزمات السياسية التي يكون سببها خلافاً على مساحة من الأرض سواء كانت برية ام بحرية واقعة في منطقة حدودية بين دولتين يدخل في صلب اهتمام علم الجغرافيا السياسية.

حيث لا يمكن فهم المشكلة الحدودية الا جغرافيا ، فالجغرافيا السياسية تأخذ على عاتقها مهمة التعرف على واقع منطقة الحدود والتغيرات في مسار الخط الحدودي وما نتج عن هذه المتغيرات من أزمات . إذ ان أي تغير في مسار خط الحدود سينصب في مصلحة احد الأطراف المتنازعة[18].

ويبقى مدى تأثير التغيرات في منطقة الحدود على سياسة أطراف النزاع الحدودي مرهونا بالمقومات الجغرافية السياسية للدولة و طبيعة العلاقات السياسية والاستراتيجية بين الدول ذات العلاقة فضلا عن نوع المشكلات التاريخية العالقة.

و ابرز مخاطر الأزمات الحدودية بلوغها مرحلة الصدام المسلح ، أو أن تتخذ قوى دولية او اقليمية النزاع الحدودي بين دولتين ذريعة للتدخل المباشر في شؤونهما. وقد وصل النزاع بين البلدين الى مرحلة التصعيد العسكري عام 1986 ولكن الجهود العربية والدولية ومساعيهما استطاعت تذليل الموقف وإنهاء الأزمة حول فشت الديبل بصورة مؤقتة.

و مع تقديم قطر طلبها المنفرد الى محكمة العدل الدولية في لاهاي عام 1991 وما تبعه من اعلان المحكمة اختصاصها بالنظر في قضية الحدود بينهما ، اخذت سياسة البلدين تجاه الازمة الحدودية تنحى منحى التصعيد العسكري وذلك لشعور قطر والبحرين بقرب التغيير في المنطقة الحدودية بينهما مما عزز المخاوف من ان يقترن الوضع الحدودي الجديد الصادر من محكمة العدل الدولية بإلحاق الضرر بالمصالح الجيوستراتيجية والسياسية والامنية للطرف ذي الضرر الأكبر من قرار المحكمة .

وقد تبنت قطر والبحرين سياسة التأهب للمواجهة المحتملة ، إذ بدأت كلا الدولتين بتعزيز قدراتها العسكرية واللوجستية في منطقة الحدود على الصعيدين العَددي والعُدَدي .

فعلى الرغم من ان البحرين لا تمتلك المقومات الاقتصادية والثروات النفطية الكبيرة مثل جيرانها الخليجيين لكنها اخذت تعزز وضعها العسكري بشكل مطلق وبدا ذلك بتخصيص نسبة كبيرة من ميزانية البحرين للقوة العسكرية ، وفعلت قطر الشيء نفسه حيث بدأت بزيادة انفاقها العسكري بمعدل ثابت بلغ 32،5% من ناتجها الاجمالي انظر الجدول (1) الذي يبين الانفاق العسكري في قطر والبحرين إبان تازم الوضع الحدودي بينهما.

جدول(1)

الإنفاق العسكري للدولتين خلال الازمة الحدودية للاعوام (1990–2001)

البحرين			قطر		
السنة	نفقات التسلح مليون $	النسبة من الناتج الاجمالي %	السنة	نفقات التسلح مليون $	النسبة من الناتج الاجمالي %
1990	202	5	1990	1000	32,5
1995	253	9،6	1995	1000	32,5
2000	315	4،6	2000	1200	32,5
2001	315	4،3	2001	1300	32,5

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

1-Antony H.Cordesman, Khalid R.AL-Rodhan , The Gulf Military Forces in an Era of Asymmetric War, Bahrain, Center for Strategic and International Studies, Washington, June 28, 2006 , p4

2- Antony H.Cordesman, Khalid R.AL-Rodhan , The Gulf Military Forces in an Era of Asymmetric War, Qatar, Center for Strategic and International Studies, Washington, June 28, 2006 , p5

ومع انتهاج إستراتيجية القوات المسلحة العصرية ، أخذت قطر والبحرين بنشر قطعاتها العسكرية على امتداد خط المواجهة بينهما . فبعد ان طورت البحرين قابلية وقدرات مدفعيتها الثقيلة بعيدة المدى قامت بنشر ثلاثين مدفعا ثقيلا من نوع ATACMS على السواحل البحرينية المقابلة لقطر وايران فضلا عن نشر (8) منصات وبطريات اطلاق صواريخ HAWK ارض – جو اميركية الصنع في سواحلها المطلة على منطقة الحدود مع قطر[19].

وقد اعتمدت قطر بشكل كبير على فرنسا في تجهيز قطعاتها العسكرية التي انتشرت على امتداد خط الحدود مع السعودية والساحل المطل على البحرين ، إذ نشرت قطر منظومات فرنسية و أمريكية حديثة للدفاع الجوي فضلا عن الأسلحة المضادة للدروع والمدفعية الثقيلة [20].أما على صعيد القوة البحرية فقد سعت الدولتان الى زيادة عدد الأفراد المقاتلين في صفوف القوة البحرية فضلا عن تطوير القدرة والكفاءة القتالية لقطعاتهما البحرية انظر جدول (2) تسليح الجيش القطري والجيش البحريني خلال عام 1990 – 2001 إبان تأزم الوضع الحدودي بينهما.

جدول (2)

تسليح الجيش القطري والجيش البحريني خلال الاعوام (1990 – 2000)

الدولة	البحرين		قطر	
السنة	1990	2000	1990	2000

القوة البشرية	5000 مقاتل	8500 مقاتل	6000	8500
الدبابات	54	131	24	44
مدفعية ثقيلة	53	101	14	83
مضاد الدبابات	0	51	100	188
عجلات استطلاع	38	46	10	36
مدفعية ميدان	103	340		
صواريخ ارض جو سام	60	73	30	65
مقاتلات	24	34	12	12
مروحيات	16	47	26	23
فرقاطات بحرية	2	3	7	7
برمائيات	0	1		
سفن تموين	0	4		
ناقلات مدرعة			168	208
طائرات تدريب			6	6
طائرات شحن ونقل			3	6
سفن قتال ساحلي			0	40

المصدر:

1-Antony H. Cordesman, Khalid R.AL-Rodhan , The Gulf Military Forces in an Era of Asymmetric War, Bahrain, Center for Strategic and International Studies, Washington, June 28, 2006 , p4

2-Antony H. Cordesman, Khalid R.AL-Rodhan , The Gulf Military Forces in an Era of Asymmetric War, Qatar , Center for Strategic and International Studies, Washington, 2006 , p5

وقد اتخذت البحرين من ميناء سلمان في جزيرة سترة قاعدة لقواتها البحرية التي جهزت بفرقاطة امريكية من نوع OLVER PERRY وهي تحمل منصة صواريخ مضادة للطائرات ومجهزة بطوربيدات ونظام رادار حديث[21].

اما على صعيد القوة الجوية فقد حرصت كلا الدولتين على زيادة عدد افراد القوة الجوية والدفاع الجوي ، فضلا عن زيادة اسراب الطائرات المقاتلة والمروحية ومن خلال الاطلاع على الجدول الخاص بقوة الجيشين القطري والبحريني يمكن ان نستنتج انه على الرغم من التطور النوعي في تسليح الجيشين لكنهما غير قادرين على خوض معارك حربية تحقق استراتيجية الحسم العسكري وذلك للأسباب الآتية:

١ – ضعف المقومات البشرية لكلا الدولتين(حيث يبلغ عدد سكان قطر 647،000 الف نسمة عام 2005 فيما يبلغ عدد سكان البحرين 667،000 الف نسمة في العام نفسه) [22] وانعكس هذا العدد الضئيل من السكان على نسبة الرجال القادرين على حمل السلاح وهم ينحصرون في الفئة العمرية 15–30 سنة فأدّى الى اعتماد القوات المسلحة في البلدين على الخبرات الاجنبية في ادارة نظم التكنلوجيا الحربية والتدريب.

٢ – انحصرت اهتمامات قيادات البلدين بتطوير قوى الامن الداخلي للحفاظ على امن الدولة ونظام الحكم فيها ، فيما لم تولِ القيادات الحاكمة اهتماما جديا بقوى الجيش التي تاخذ على عاتقها الحفاظ على سيادة البلاد وامن حدودها السياسية الا بعد احداث ازمة الخليج 1990.

4-1 حيثيات قرار محكمة العدل الدولية حول الترسيم النهائي للحدود

أ – السيادة على منطقة الزبارة :

لاحظت المحكمة أن الدولتين اتفقتا على أن آل خليفة احتلوا الزبارة في حدود عام 1760 وانه بعد سنوات متعددة أقام آل خليفة في البحرين ، ولكن البلدين لم يقرا الوضع القانوني الذي كان سائدا في الزبارة حتى عام 1937 عندما فرضت قطر سيطرتها الكاملة عليها .

وقد سجلت المحكمة الحقائق الآتية :

١ – لم يمارس حكام البحرين أية سلطة أو سيادة مباشرة على منطقة الزبارة ولم تكن لهم فيها قوة عسكرية وذلك منذ اتفاقية عام 1868 ، فضلا عن أن بريطانيا أوقفت محاولة للعثمانيين و آل ثاني حكام قطر لغزو البحرين عام 1895 انطلاقا من الزبارة .

٢ – وفي ما يتعلق بادعاء البحرين بأن سيادتها على الزبارة قائمة من خلال التحالف القبلي مع قبيلة النعيم على الرغم من قيام آل خليفة بنقل مقر حكومتهم الى جزر البحرين ، فإن المحكمة ترفض مبدأ التحالف القبلي بين آل النعيم وآل خليفة بوصفه حجة لسيادة البحرين على الزبارة ، حيث رأت المحكمة ان روابط الولاءات القبلية متبدلة وقد ثبت ولاء قسم كبير من قبيلة النعيم لآل ثاني حكام قطر فضلا عن ولاء آخرين منهم للبحرين . زيادة على ذلك فان المحكمة لم تجد دليلاً على ممارسة افراد قبيلة النعيم السلطة في الزبارة نيابة عن آل خليفة وإنما تشير الأدلة إلى أن الزبارة أديرت من قبل سلطة محلية في شبه جزيرة قطر[23].

٣ – إن الاتفاقية الانجلو – عثمانية عام 1913 تؤكد سيادة آل ثاني على شبه جزيرة قطر بأكملها والتي كانت تقع ضمن السنجق العثماني (الولايات العثمانية

) آنذاك[24] . وتشكل هذه المعاهدة في نظر القانون الدولي تعبيرا وثيقا للتفاهم بين الأطراف المعنية خلال فترة توقيعها[25] .

لذا فان المحكمة لا يمكن أن تقبل بوجهة نظر البحرين بأن بريطانيا كانت تعد الزبارة منطقة تابعة للبحرين ، ويزاد على الأسباب المتقدمة الموقف البريطاني من الأحداث التي شهدتها الزبارة عام 1937 حيث أكدت بريطانيا أن ليس للبحرين سيادة عليها[26] .

ب- السيادة على جزر حوار

رأت المحكمة أن قطر استندت في ادعائها بجزر حوار الى مبدأ القرب الجغرافي والوحدة الإقليمية، وثبت للمحكمة أن جزر حوار ارتبطت ارتباطا جغرافيا وثيقا بشبه جزيرة قطر حيث أن جميع الجزر التي تشكل مجموعة جزر حوار اقرب إلى قطر منها إلى البحرين، حيث تقع جزر حوار جميعها في محيط ثلاثة أميال بحرية من الساحل القطري.

وبحسب ذلك فان جزر حوار تشكل وحدة جغرافية مكملة للساحل القطري ويؤكد ذلك علماء الجيمورفولوجيا[27] .

ولكن المحكمة ذكرت بان تقرير السيادة لا يعتمد على مبدأ القرب الجغرافي فحسب وإنما على النظر إلى العامل التاريخي المتأثر بتغيرات الجغرافيا السياسية للمنطقة المتنازع عليها ايضاً .

ويتمثل ذلك بجملة القرائن التي اوردتها البحرين في مذكراتها ومرافعاتها امام المحكمة بوصفها دليلاً لممارستها السيادة في جزر حوار قبل صدور القرار البريطاني عام 1939 وبعده ، وهي:

- الرخصة التي منحها آل خليفة لقبيلة الدواسر للسكن في حوار عام 1800 .

- الكشف الذي اعده ضباط البحرية البريطانية لمنطقة الخليج عام 1820 الذي اشاروا فيه الى وجود قرى مأهولة بالسكان في جزر حوار وان ساكنيها تابعون لآل خليفة.
- منح حاكم البحرين لقبيلة الدواسر حق السكن في جزيرة البحرين الرئيسة عام 1845.
- اصدار البحرين عام 1909 قوانين تنظيم صيد الأسماك وحقوق الصيادين و تنظيم الشؤون الاقتصادية في حوار.
- تسجيل سفن صيد الاسماك والغوص بحثاً عن اللؤلؤ التابعة لسكان حوار في سجلات البحرين.
- بناء أحواض وخزانات مياه وحفر آبار وتنظيم اقتصاديات تعدين الجبس من قبل حكومة البحرين.
- ادراج جزر حوار ضمن مفاوضات الامتياز النفطي بين البحرين وبريطانيا عام 1933 .
- بناء منشآت حكومية بحرينية على جزيرة حوار الرئيسة.
- اصدار جوازات سفر بحرينية لسكان جزر حوار عام 1937.
- لم يسبق لقطر ان احتجت على النشاطات والممارسات البحرينية في جزر حوار[28] .

وقد اعتمدت البحرين في ادعائها السيادة على جزر حوار على القرار البريطاني الصادر في 11 تموز 1939 الذي اقر تبعية جزر حوار إلى البحرين و هو من وجهة نظر البحرين يكتسب الصفة التحكمية فهو قرار ملزم للدولتين .

وتطالب البحرين بحسب ذلك بتطبيق مبدأ الحدود الموروثة Uti Possidetis في تأكيد سيادتها على حوار ، إذ قطر والبحرين تعدان محميتين بريطانيتين حتى عام 1971 ، وان مبدأ الحدود الموروثة عن الحقبة الاستعمارية مبدأ دولي غير محدد

بنطاق جغرافي سياسي معين وقد طبق هذا المبدأ في قضايا حدود متعددة في العالم بعد تصفية الاستعمار، لذا فإن البحرين ترى أن قرار 1939 جزء من الإرث الاستعماري الذي يجب الأخذ به في قرار المحكمة حول جزر حوار [29]. و لاسيما ان المحكمة كانت قد طبقت مبدأ الحدود الموروثة في الفصل بقضايا حدودية متعددة مثل الأحكام الصادرة في قضية النزاع الحدودي بين بوركينا فاسو ومالي عام 1986 النزاع الحدودي بين هندوراس والسلفادور عام 1992 ، وان تكون أحكام القضيتين قياسا يتبع في الحكم بقضية الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين من خلال اعتماد مبدأ الحدود الموروثة المستند الى استمرارية الحدود الموروثة عن الحقبة الاستعمارية، وان من حق كل دولة كانت تحت الحكم الاستعماري ان تحافظ على الوضع الحدودي القائم يوم استقلالها ، وقد اشارت البحرين الى ان مبدأ الحدود الموروثة طبق عند ترسيم الحدود بين دول متعددة من أمريكا اللاتينية وأفريقيا وأوربا الشرقية وهو يعطي الحق للبحرين في فرض سيادتها على جزر حوار لأنها تستوفي شروط المبدأ ، إذ ان قطر والبحرين ورثتا عند استقلالهما عام 1971 من بريطانيا تقسيما حدوديا وضع جزر حوار تحت السيادة البحرينية[30].

وقد أصرت البحرين على ادعائها بأن جزر حوار جزء من الارخبيل البحريني الذي يمتد الى حدود قطر الغربية ، وان الصفة الارخبيلية للبحرين تدحض الادعاء القطري المستند الى مبدأ القرب الجغرافي ومبادئ القانون الدولي في تحديد البحر الاقليمي للدولة الساحلية[31]

اما فيما يخص قطر فقد اكدت ان مبدأ الحدود الموروثة لا يمكن تطبيقه على قضية الحدود القطرية – البحرينية لأنه لا يعد عرفا دوليا وانما هو عرف اقليمي نشأ في بعض الاقاليم ، واصبح نصا في ميثاق الوحدة الافريقية وطبق في بعض الدول اللاتينية ، وانه لم يرتقِ إلى أن يكون عرفا دوليا ملزما دول العالم قاطبة[32].

وقد اشارت قطر الى جملة من الدلائل التي تساند ادعاءاتها في السيادة على جزر حوار وهي :

- ورود جزر حوار ضمن الاراضي القطرية في دليل لوريمر القسم الجغرافي عام 1908 .
- غياب اية اشارة لجزر حوار ضمن اتفاقية النفط التي وقعتها البحرين مع الشركتين الشرقية والعامة البريطانيتين عام 1925 [33].
- التقارير الصادرة من مكتب حكومة الهند البريطانية بين عام 1928 – 1934التي لم تضع جزر حوار ضمن الاراضي البحرينية[34] .

وقد تناولت محكمة العدل الدولية النظر في مدى صلاحية القرار البريطاني عام 1939و قانونيته في كونه يشكل قرارا تحكيميا ، ومدى امكانية تطبيق مبدأ الحدود الموروثة في قضية السيادة على جزر حوار ، وقد لاحظت المحكمة ان البحرين تدعي بأن القرار البريطاني يكتسب الصفة التحكيمية ، وانه ليس من حق محكمة العدل الدولية نقض قرار تحكيمي صادر عن محكمة اخرى . فيما ادعت قطر ان القرار البريطاني عام 1939 لا يكتسب الصفة التحكيمية وانما الصفة الإدارية فحسب [35].

وأكدت المحكمة أن كلمة تحكيم لأغراض القانون الدولي العام تشير الى تسوية الخلافات بين الدول عن طريق قضاة يتم اختيارهم بحسبان احترام القانون وقد تأكدت الصياغة لدى لجنة القانون الدولي التي حفظت قضية الحدود القطرية – البحرينية إذ قررت الأطراف ان القرار المطلوب يجب اتخاذه مراعاة للعدالة ، وعلى وفق الصيغة البحرينية المُعَدّة عام 1988 التي اقرتها قطر عام 1990 ، فإن لمحكمة العدل الدولية حق نقض أي قرار سابق سواء اكتسب الصفة التحكيمية ام لم يكتسبها ، لذا فإن لمحكمة العدل الدولية السلطة القضائية في النظر بعائدية جزر حوار واعادة النظر بالقرار البريطاني عام 1939[36].

و أشارت محكمة العدل الدولية الى ان قطر والبحرين لم يتفقا عام 1939 على تقديم قضيتهما حول جزر حوار الى محكمة دولية مؤلفة من قضاة من اختيارهما يصدرون حكمهم بحسبان القانون و مراعاة العدالة .

وبحسب ذلك فإن القرار البريطاني الذي بموجبه قررت الحكومة البريطانية عام 1939 ان جزر حوار تتبع البحرين لا يشكل قرارا تحكيميا دوليا ولكنه لا يعني انه خال من الأثر القانوني[37].

ولتحديد الأثر القانوني للقرار البريطاني فإن المحكمة تشير إلى الأحداث التي سبقت و تلت اتخاذه حيث وافق حكام قطر والبحرين بأن يعهد الى الحكومة البريطانية بمسألة جزر حوار [38] . وبحسب ذلك فإن حق الحكومة باتخاذ القرار مستمد من موافقة البلدين ، لذا فإن محكمة العدل الدولية تعد القرار البريطاني عام 1939 قرارا ملزما للبلدين منذ صدوره ويستمر على حاله هذه بعد استقلالهما عن بريطانيا عام 1971 بحسب مبدأ الحدود الموروثة عن الحقبة الاستعمارية في حين لم تقم بريطانيا بإبلاغ حكومتي قطر والبحرين بالأسس التي استندت إليها في قرارها بتبعية جزر حوار إلى البحرين ولكن الدولتين لم يفرضا على بريطانيا الزاما بتوضيح الأسس المعتمدة في القرار حين عهد إلى بريطانيا تسوية قضية جزر حوار[39] .

ج- السيادة على جزيرة جنان

تعاملت محكمة العدل الدولية مع جنان بعدّها جزيرة واحدة، وخلصت إلى أن القرار البريطاني عام 1939 حول جزر حوار لم يتضمن ذكر جزيرة جنان وحد جنان [40] ، ولم تحدد بريطانيا في قرارها ماذا يقصد بالتعبير (جزر حوار).

ولاحظت المحكمة أن البحرين قدمت أربعة قوائم تتعلق بجغرافية جزر حوار وذلك في نيسان 1936 وأب 1937 وايار 1938 وتموز 1946 .

ولكن القوائم الثلاثة الأولى التي قدمت قبل القرار البريطاني بضم جزر حوار إلى البحرين ليست متطابقة، حيث تظهر جزيرة جنان في قائمة واحدة فحسب.

اما القائمة الرابعة التي قدمت عام 1946 أي بعد القرار البريطاني الخاص بجزر حوار عام 1939 فإنها تقدم إشارة واحدة فقط عن جزيرة جنان، لذا لم تتمكن المحكمة من استخلاص نتيجة محددة من تلك القوائم.

واعتمدت المحكمة في قرارها على ما تضمنته الفقرة الرابعة من قرار بريطانيا بترسيم الحدود البحرية بين البلدين عام 1947 ، وقد تضمنت تلك الفقرة أن جزيرة جنان ليست جزء من مجموعة جزر حوار ، لذا فان بريطانيا لم تقر بأن للبحرين حقوقا سيادية على جزيرة جنان وحد جنان ، ورأت عند تحديد النقاط المثبتة في الفقرة الخامسة من قرارها بترسيم الحدود عام 1947 أن جزيرة جنان وحد جنان تنتميان إلى قطر.

وقد رأت المحكمة أن ترسيم الحدود بين قطر والبحرين عام 1947 يعد تفسيرا لقرار بريطانيا عام 1939 والوضع الناشئ عنه .

وأبدت المحكمة عدم قبولها بادعاء البحرين بأن جزيرة جنان جزء من جزر حوار[41].

د- السيادة على قطعة جرادة

استندت المحكمة إلى رأي خبرائها بأن الملامح الجغرافية لقطعة جرادة تؤكد انها ارض يابسة تحيط بها المياه وهي فوق الماء في حال المد لذا عدت محكمة العدل الدولية قطعة جرادة جزيرة وهي موضع لرسم خط الأساس[42].

واشارت إلى الأنشطة الاقتصادية والخدمية والممارسات السيادية التي قامت بها البحرين فيها مثل حفر الآبار وتشييد المنائر وابراج المراقبة وغيرها.

وبحسبان مساحة قطعة جرادة فإن الأنشطة التي قامت بها البحرين عليها يجب ان تعد كافية لدعم سيادة البحرين عليها [43].

هـ – السيادة على فشت الديبل

وافق الطرفان البحريني والقطري على ان فشت الديبل مرتفع يظهر عند الجزر وتغمره المياه عند المد وقد اختلف الطرفان في تحديد المفهوم الجغرافي والقانوني للمرتفعات التي تغمرها مياه المد، حيث تراها قطر انها غير ملائمة لمبادئ حيازة الارض.

فيما تشير البحرين بأن المرتفعات التي تغمرها مياه المد بطبيعتها أراض ومهما كان موقعها فانها خاضعة للقانون الدولي الذي يحدد حيازة الأرض ويحافظ على السيادة الإقليمية[44].

وأوضحت المحكمة انه لا يوجد في القانون الدولي للبحار عام 1982 أي بند يتناول ما إذا كانت المرتفعات التي تغمرها مياه المد وتنحسر عنها عند الجزر تكتسب الصفة الجغرافية والقانونية للأراضي اليابسة. وإنما يشير قانون البحار إلى قواعد تقرر ما يتعلق بالمرتفعات التي تنحسر عنها مياه الجزر الواقعة على مسافة قصيرة نسبيا من الشاطئ وهذا لا يبرر افتراض أن هذه المرتفعات أراض يابسة بالمعنيين الجغرافي والقانوني الذي تعنيه الجزر.

لذا فانه لا يمكن لهذه المرتفعات التي تظهر وقت الجزر ان تدمج بالكامل مع الجزر أو أي إقليم ارضي آخر ، وبحسب ذلك فإنها لا تستدعي ذات الحقوق المعطاة للجزر او الأقاليم الأرضية .

وبحسب ذلك فان المحكمة تؤكد انه ليست هناك فرصة للاعتراف بحق البحرين في استخدام خطوط الأساس لهذه المرتفعات لتحديد عائديتها في منطقة المطالبات المتداخلة بين البلدين[45] .

و- السيادة على المنطقة البحرية بين البلدين (ترسيم الحدود البحرية)

1- تحديد الاطار القانوني للتحديد البحري:

نظرت محكمة العدل الدولية في ترسيم الحدود البحرية بين البلدين ، واشارت المحكمة الى ان قطر والبحرين ليستا من الدول المنضوية في معاهدة جنيف لقانون البحار عام 1958 اما فيما يخص قانون البحار عام 1982 فقد صادقت البحرين على الاتفاقية فيما وقعت قطر الاتفاقية ولم تصادق عليها.

ولكن المحكمة اقرت بأن قانون البحار عام 1982 سيعتمد في ترسيم الحدود البحرية بين البلدين وانها ستقوم برسم خط حدودي بحري موحد على وفق مطالب البلدين وما تضمنته الصيغة البحرينية التي اقرت من قبل الدولتين عام 1990 [46].

2- مجال تحديد السيادة الإقليمية في منطقة الحدود البحرية :

قسمت محكمة العدل الدولية منطقة الحدود البحرية بين البلدين على وفق الخصائص الجغرافية وملاءمتها لمفهوم الحقوق السيادية والوظيفية على قطاعين . اولهما القطاع الجنوبي حيث المسافة بين سواحل البلدين لا تزيد على 24 ميلا بحريا حيث يفصل الحد البحري البحار الإقليمية لكلا الدولتين حيث تتمتع كل دولة بسيادتها الاقليمية في بحرها الاقليمي.

اما في القطاع الشمالي فان سواحل البلدين غير متقابلة وانما تتشابه في خصائصها الجغرافية لذا فان خط الحدود البحرية الوحيد في هذا القطاع سيفصل الجروف القارية والمناطق الاقتصادية الخالصة لكلا البلدين حيث تتمتع الدولتان بحقوق السيادة الاقليمية و الوظيفية والسلطة القضائية في هذه المناطق[47].

3- تحديد البحر الاقليمي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة :

اقرت المحكمة خلال نظرها في قضية الحدود القطرية – البحرينية تطبيق مبادئ القانون الدولي للبحار عام 1982 فيما يخص تحديد البحر الاقليمي بين الدولتين ووجدت المحكمة ان مهمتها تكمن في رسم خط حدود بحرية موحد طبقا للمادة 15 من قانون البحار 1982 الخاصة بتعيين البحر الاقليمي للدول ذات الشواطئ المتقابلة او المتلاصقة .

حيث رأت المحكمة انه ليس من حق أي من البلدين ان تمد بحرها الاقليمي الى ما وراء خط الوسط .

وقررت أنه لا يمكن تحديد البحر الاقليمي بين قطر والبحرين بطريقة تخالف القانون الدولي للبحار عام 1982 .

وقد اخذت المحكمة بالحسبان رسم خط الحدود البحرية الموحد على وفق تحديد مناطق السيادة على المناطق البحرية على ان يتم رسم الخط الحدودي بحسب المعايير القانونية ليتلاءم مع المعالم الجغرافية المختلفة في المنطقة البحرية التي تفصل البلدين بما لا يعطي صورة فضلى لاحد المعالم الجغرافية ويضر بمعلم آخر غيره.

ورأت انه بعد ان يتم ترسيم حدود البحر الاقليمي لكلا البلدين فإنها سوف تعين قواعد ومبادئ القانون الذي سيطبق لتحديد الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة للدولتين[48].

4- الصفة الأرخبيلية:

رأت المحكمة ان البحرين قد ادعت انها دولة أرخبيلية تتكون من مجموعة من الجزر والمعالم الجغرافية البحرية التي تتنوع أشكالها وأحجامها ومساحاتها ، وهي تشكل مجتمعة دولة البحرين ، و أكدت البحرين أحقيتها في إعلان نفسها دولة أرخبيلية على وفق الجزء الرابع من اتفاقية قانون البحار عام 1982 ، وان لها الحق في اعتماد مبدأ رسم خطوط الأساس المستقيمة على وفق المادة 47 من قانون البحار عام 1982 وان حدود الأرخبيل البحريني تبدأ من آخر نقطة من الأرخبيل[49] .

وقد أعلنت قطر رفضها ادعاء البحرين وأكدت أن مطالب البحرين باعتماد مبدأ الخطوط الأساس المستقيمة لا يمكن اعتمادها في قضية التحديد البحري بين البلدين[50]. ولاحظت ان البحرين لم تطلب منها منحها صفة الدولة الارخبيلية وحقوقها في مطالباتها الرسمية ضمن المذكرات التي تسلمتها المحكمة فأكدت أنها لا تنكر أن المعالم البحرية للساحل الشرقي للبحرين جزء من وحدة جغرافية متكاملة ، ولكنه بحسب عدد هذه الجزر ومدى قربها الجغرافي بعضها من بعض فإن القانون الدولي لا يعطي للبحرين صفة الدولة الارخبلية[51].

واكدت المحكمة ان مهمتها ستكون رسم خط حدودي وحيد بين قطر والبحرين وسيكون قرار الترسيم ملزما للبلدين طبقا للمادة 59 من قانون محكمة العدل الدولية لذا فإنها لا تعترف باي اجراء احادي الجانب من كلا الطرفين فيما يخص التحديد البحري حيث لن يكتسب الاجراء الاحادي الصفة القانونية ، وبحسب ذلك فإنه ليس من حق البحرين اعلان نفسها دولة ارخبيلية[52].

5- السيادة على المعالم الجغرافية في المنطقة البحرية بين البلدين لاغراض التحديد البحري :

قبل ان تباشر المحكمة بتحديد قواعد ترسيم الحدود البحرية بين قطر والبحرين بدأت في تحديد عائدية المعالم البحرية المتنازع عليها وبعد التوصل الى تبعية جزر حوار للبحرين و جزيرة جنان لقطر وللتحديد البحري في القطاع الجنوبي من منطقة الحدود اقرت المحكمة بتبعية جزر مشتان وام جاليد الى البحرين الامر الذي لم تدعِ به قطر[53] .

واشارت المحكمة الى ان الاطراف منقسمة حول الطبيعة الجغرافية والقانونية لفشت العظم وهل هو فشت متصل بجزيرة ستره البحرينية او منفصل عنها ، فادعت البحرين انه جزء من الامتداد الجغرافي لجزيرة ستره و أنها قامت بإنشاء قناة صناعية بينه وبين جزيرة ستره للملاحة . اما قطر فتقول ان القناة التي تفصل فشت العظم عن ستره قناة طبيعية[54].

وبعد ان نظرت المحكمة في تقارير البلدين وتقارير الخبراء حول هذا الموضوع اعلنت عدم تمكنها من تمييز ما اذا كانت القناة الملاحية التي تفصل فشت العظم عن جزيرة ستره قد وجدت قبل قيام البحرين بحفر القناة عام 1982 ، لذا فإن المحكمة تتعهد بأن تحدد خط الحدود البحري الوحيد بين البلدين من دون الحاجة الى تقرير الصلة الجغرافية بين فشت العظم وجزيرة ستره[55].

6- شكل الساحل وتداخل الجزر وأثره في تحديد الخط الأساس الملائم للتحديد البحري:

نظرت محكمة العدل الدولية في ادعاء البحرين بكونها دولة مكونة من جزر متعددة تنتشر بمحاذاة ساحلها الشرقي بشكل عنقودي متداخل وان الساحل البحريني الشرقي يعد ساحلا متعرجا الامر الذي يتيح للبحرين تطبيق قاعدة خطوط الأساس المستقيمة لقياس عرض بحرها الإقليمي.

وقد أكدت المحكمة ان تطبيق قاعدة خطوط الأساس المستقيمة يتطلب جملة من الشروط التي يتعذر معها رسم خطوط الاساس العادية منها :

١ – ان يتميز الساحل بتعرجاته الكثيرة المعقدة

٢ – ان تكون هناك مجموعة متقاربة من الجزر القريبة من الشاطئ على طول الشريط الساحلي

لذا فان المحكمة تأكدت من ان هذين الشرطين لا ينطبقان على البحرين حيث يخلو ساحلها من التعاريج فيما لا تمتاز الجزر المقابلة لساحل البحرين بتداخلها[56].

7– السيادة على مغاصات اللؤلؤ:

نظرت المحكمة بادعاء البحرين بسيادتها على مغاصات اللؤلؤ التي تقع شمال قطر ، وقد سجلت ان نشاط الغوص على اللؤلؤ قد انتهى منذ زمن بعيد ، وان مغاصات اللؤلؤ كانت مشاعة لسكان ساحل الخليج العربي جميعهم ولا يحق للبحرين وحدها فرض السيادة عليها ، وأشارت الى قيام بريطانيا بابلاغ حاكم البحرين عام 1903 بأنه ليس من حقه منح تراخيص مزاولة نشاط الغوص على اللؤلؤ لانها مشاعة للقبائل العربية في ساحل الخليج[57] .

ز– الترسيم النهائي للحدود السياسية:

استمر تداول المحكمة لقضية الحدود القطرية – البحرينية تسع سنوات وفي السادس عشر من مارس آذار عام 2001 أصدرت حكمها النهائي وتلاه رئيسها الفرنسي القاضي جيلبار غيوم. ويعد حكم المحكمة نهائيا ولا يمكن استئنافه وهو ملزم للطرفين.

١ – قررت المحكمة بالإجماع سيادة قطر على منطقة الزبارة

٢ – قررت المحكمة بأغلبية 12 صوتا مقابل 5 أصوات سيادة البحرين على جزر حوار

٣ – قررت المحكمة بالإجماع حق السفن القطرية بالمرور البرئ في المياه الإقليمية البحرينية التي تفصل جزر حوار عن الجزر البحرينية الأخرى على وفق قواعد القانون الدولي.

٤ -قررت المحكمة بأغلبية 13 صوتا مقابل أربعة أصوات سيادة قطر على جزيرة جنان وحد جنان.

٥ -قررت المحكمة بأغلبية 14 صوتا مقابل 5 أصوات سيادة البحرين على قطعة جراده.

٦ -قررت المحكمة بالإجماع سيادة قطر على فشت الديبل

٧ -قررت المحكمة باغلبية 13 قاضيا مقابل 4 قضاة ان خط الحدود البحرية الوحيد الذي يحدد المناطق البحرية المتعددة لقطر والبحرين سيتم ترسيمه على وفق الفقرة 250 من نص الحكم [58] حيث يتبع خط الحدود البحري الموحد بين البلدين 42 نقطة جيوديسية كما موضح في الخريطة (2).

خريطة (2)

ترسيم خط الحدود القطرية البحرينية على وفق قرار محكمة العدل الدولية

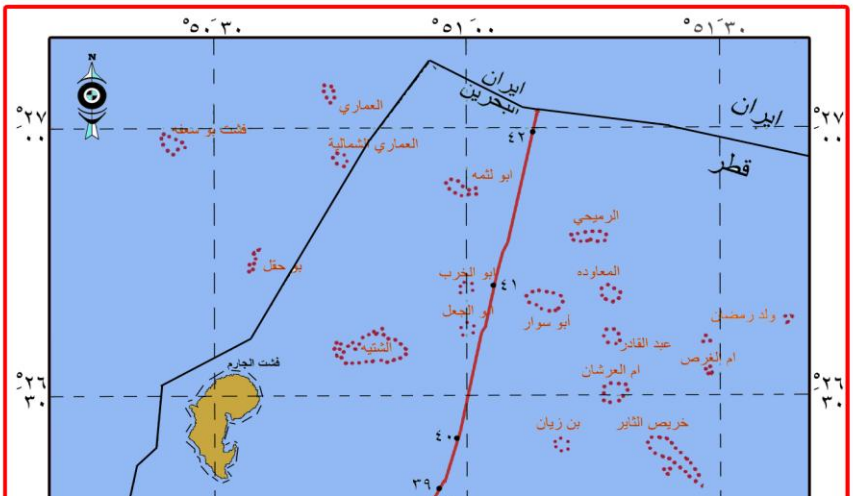

المصدر:

Victor Prescott and Clive Schofield, The Maritime Political Boundaries of the World, Second Edition, Martinus Nijhoff Publishers,2005, *Leiden, The Netherlands*, p 647.

1-5 قناعة البلدين بقرار محكمة العدل الدولية

تباينت ردود أفعال قطر والبحرين حول قرار محكمة العدل الدولية القاضي بترسيم الحدود بينهما.وكان مدى التقبل والقناعة بقرارها ناجما عن مدى استجابة المحكمة لمطالب البلدين.

أ- قناعة دولة قطر بقرار محكمة العدل الدولية:

أعلنت دولة قطر عن عدم رضاها بقرار محكمة العدل الدولية ولكنها عدت الخلاف الحدودي مع البحرين منتهيا عقب صدور الحكم ، و أشارت قطر الى مدى تأثرها بقرار ضم جزر حوار الى البحرين وأكد أمير دولة قطر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني في خطاب القاه في الدوحة فور صدور الحكم ان لجزر حوار مكانة كبرى لدى القطريين تستمد جذورها عبر التاريخ فضلا عن حرص القطريين على الارتباط بكل ذرة من تراب وطنهم مشيرا بذلك الى جزر حوار[59].

وقد اكدت قطر انها حصلت على 80٪ من المطالب الخمسة التي قدمتها الى محكمة العدل الدولية واشارت قطر عبر موقف رسمي صدر عن وزير خارجيتها الى المعايير الرئيسة لقياس مدى المكاسب التي حصلت عليها قطر من خلال قرار محكمة العدل الدولية وهي :

1- ان دولة قطر لم تكن تتعامل مع المناطق المتنازع عليها (التي اصبحت بعد قرار محكمة العدل ضمن السيادة القطرية) بوصفها جزء من التراب الوطني لدولة قطر او ضمن مناطق نفوذها باستثناء الزبارة.

2- ان المكاسب المترتبة على قرار ترسيم الحدود بين قطر والبحرين تأخذ بعين الاعتبار المساحة بالكيلو متر المربع حيث تبلغ مساحة الارض والمسطحات المائية التي منحها قرار المحكمة لقطر نحو 2000 كيلو متر مربع.

3- عدت قطر ان مكسبها الرئيس في قضية حدودها مع البحرين هو حصولها على فشت الديبل الذي يتميز بمقومات اقتصادية ضخمة وكانت قطر تتخوف من ان يتحول فشت الديبل الى سيطرة البحرين. واكدت قطر انها بحصولها على فشت الديبل سيعدّ حقل غاز الشمال قطريا 100% لذا فإن حكم المحكمة منح قطر مخزونا ضخما من الغاز والثروات المعدنية.

4- تؤكد قطر انها حصلت على اربعة من المطالب الخمسة التي كانت مقدمة الى محكمة العدل الدولية

5- على الرغم من حكم المحكمة بسيادة البحرين على جزر حوار فإن قطر حصلت على حق الملاحة حول جزر حوار والمياه التي تفصلها عن البحرين.

6- لم تؤثر بعض الوثائق القطرية التي قدمت الى محكمة العدل التي ثبت انها مزورة سلبيا على الموقف القطري ولم تشر المحكمة الى تلك الوثائق في نص الحكم[60].

ب- قناعة دولة البحرين بقرار محكمة العدل الدولية

رأت البحرين انها المستفيد الاول من قرار محكمة العدل الدولية وعدّت قرار المحكمة نصرا تاريخيا.

وقد رحبت حكومة البحرين رسميا بقرار المحكمة وقدمت شكرها الى المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة ، واكدت ان قرار المحكمة كان توفيقيا في مصلحة البحرين وقطر على حد سواء .

واعلنت البحرين رسميا نهاية خلافها الحدودي مع قطر[61].

واكدت البحرين عبر موقف رسمي من قبل رئيس وزرائها ان تسوية الخلاف الحدودي مع قطر سيدعم سياسة دول مجلس التعاون الخليجي وترتقي بفاعلية المجلس وتزيد من قوة عمل التعاون الخليجي[62].

ودعت البحرين الى الاسراع في تنفيذ الاجراءات اللازمة لتطبيق قرار محكمة العدل الدولية من خلال تشكيل لجنة عليا مشتركة برئاسة وليي العهد في قطر والبحرين لتتولى عملية التخطيط لمشاريع تنموية مشتركة على جانبي الحدود لتكون

أنموذجا للبناء المشترك بين البلدين وفي مقدمتها مشروع الجسر الذي يربط قطر والبحرين[63].

وفي 18 يوليو زار حاكم البحرين جزر حوار أول مرة منذ صدور الحكم ودعا مواطنيه الى زيارة الجزر باعتبارها جزء من التراب البحريني.

وقد ابدت البحرين فور تسوية خلافها الحدودي مع قطر اهتماما كبيرا بالحياة الفطرية في جزر حوار وما تمثله هذه الجزر من محمية طبيعية تتكاثر فيها الحياة البحرية والبرية. وبدأت البحرين بتنفيذ مشاريع تطويرية فيها على الجانبين السياحي والعمراني.

1-6 الموقف الإقليمي والدولي من قرار محكمة العدل بترسيم الحدود القطرية البحرينية

اتسمت ردود الأفعال والمواقف الإقليمية والدولية حول حكم محكمة العدل الدولية في لاهاي الخاص بترسيم الحدود القطرية – البحرينية بالارتياح والترحيب بإغلاق ملف النزاع الحدودي بينهما ويدل ذلك على مدى أهمية هذا الملف على الصعيدين الدولي والإقليمي ولاسيما ان الأوضاع الحدودية بينهما قد شهدت تطورات وأحداث متباينة تراوحت بين الانفراج و التوتر وأثرت بشكل مباشر على الأوضاع الإقليمية والوضع الأمني والسياسي في منطقة الخليج خاصة.

وقد ساد الاوساط الاقليمية والعربية منها بوجه الخصوص حالة من الحذر والترقب الشديدين حيال ردود افعال كلا الدولتين على حكم محكمة العدل الدولية .

ولكن الموقف الرسمي الذي صدر من المنامة والدوحة فور اعلان حكم محكمة العدل زاد من ارتياح وترحيب الدول الاقليمية والدولية بانتهاء الخلاف الحدودي على هذا النحو. وبدا على جامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربي.

فقد كان الموقف الدولي والاقليمي ينسجم مع حجم المخاطر والتحديات التي يمكن ان تثار في منطقة الخليج العربي اذا لم تقبل البحرين او قطر بقرار محكمة العدل الدولية ،فرما كانت الاطراف الاقليمية والقوى الدولية المعنية بشؤون البلدين ومنطقة الخليج ستواجه معضلة كبيرة ليست في التعامل معهما في ظل الموقف الجديد المتمثل برفض حكم محكمة العدل الدولية واحتمال حدوث تصعيد سياسي او عسكري فحسب وانما لانعكاس رفض قرار المحكمة على الاوضاع الجغرافية السياسية للمنظومة الخليجية .

ويحمل انتهاء النزاع الحدودي بين البلدين على وفق قرار محكمة العدل الدولية دلالات مهمة على مستويات متعددة ، اذ يمثل اغلاق الملف الحدودي القطري – البحريني بهذه الطريقة كسباً في تأريخ العلاقة بين دول الخليج سواء من حيث اللجوء الى التحكيم الدولي او اعتماد المسلك القانوني بوصفه وسيلة لتسوية النزاع الحدودي ، فضلا عن كونها المرة الاولى التي تنظر فيها محكمة العدل الدولية منذ نشأتها في نزاع خليجي . وبات من الممكن ان يفتح نجاح تلك التجربة غير المسبوقة على المستوى الخليجي والاقليمي الباب امام امكانية تكرارها في خلافات حدودية اخرى تأتي في مقدمتها قضية الخلاف الاماراتي – الايراني حول الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى.

وقد انعكست نهاية الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين على الوضع الاقليمي بظهور عدد من الحقائق هي:

- ان نجاح محكمة العدل الدولية في تسوية الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين اظهر ضعف المنظومة العربية في حل الخلافات البينية ، فضلا عن ظهور اخفاقات عربية في الجوانب القانونية والقضائية.
- الحاجة الى تأسيس محكمة عدل عربية تأخذ على عاتقها حل الخلافات العربية – العربية وتكون جديرة بتسوية نزاعات الحدود خاصة.

- وجود احتمالات لجوء أي طرف عربي الى المحكمة الدولية او أي تنظيم دولي او دولة اجنبية بغرض تسوية الخلاف مع دولة عربية اخرى.
- ان مدى التصعيد السياسي او العسكري بين دولتين جراء خلاف حدودي لا يعني بالضرورة عدم قابلية وامكانية التسوية السلمية للخلاف. فقد كاد الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين يتحول الى مواجهة مسلحة بينهما كما حدث عامي 1986 و 1992[64] .

وقد تبلور عن الموقف الخليجي والعربي من نهاية الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين رؤى منها :

- ان قرار محكمة العدل الدولية يعد منطلقا للاخذ بالعلاقات بين قطر والبحرين الى ما يتطلع له شعباهما من التعاون والترابط وتحقيق الاهداف المشتركة في المجالات كافة.
- ان حل الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين على هذا النحو يعطي دفعة قوية لمسيرة التعاون والتكامل لدول مجلس التعاون الخليجي والعمل العربي المشترك ويسهم في ترسيخ الامن والاستقرار في المنطقة.
- لايمثل حكم محكمة العدل الدولية ربحا او خسارة لطرف دون اخر وانما يعد انتصارا لكلا الدولتين وهو يضيف لبنة جديدة الى بناء العلاقات التاريخية القائمة بينهما.
- يشكل حكم محكمة العدل الدولية بترسيم الحدود القطرية البحرينية حدثا تاريخيا وانجازا يعكس حكمة حكومتي البلدين وتغليبا لمنطق العقل[65].

وقد اصدرت الامانة العامة لجامعة الدول العربية بيانا اشادت فيه بقبول البلدين لحكم محكمة العدل الدولية واغلاق ملف النزاع الحدودي وفتح صفحة جديدة للعلاقات بينهما . وطالبت جامعة الدول العربية بحل الخلافات الحدودية بين الدول العربية كافة بالوسائل السلمية ودعت ايران الى قبول عرض النزاع مع الامارات العربية المتحدة

حول الجزر الثلاث امام محكمة العدل الدولية للفصل فيها والقبول بما تقرره المحكمة بهذا الشأن.

على وفق الموقف العربي يعدّ الالتجاء الى محكمة العدل الدولية فضلا عن المساعي التي بذلتها الدول العربية في سبيل حل الخلاف الحدودي القطري البحريني وقبول الدولتين بحكم محكمة العدل فاعلا لحل الخلافات واعادة بناء العلاقات بأسلوب يخضع لقواعد القانون الدولي يحتذى به لحل النزاعات على المستوى العربي.

اما على الصعيد الدولي فقد لقي حكم محكمة العدل الدولية الخاص بترسيم الحدود بين قطر والبحرين وقبول الدولتين بقرار المحكمة ترحيبا من الدول الغربية ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وفرنسا وبريطانيا وتمثلت الرؤية الدولية بما يأتي:

- عزز انهاء الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين دور الهيئات الدولية في انهاء وتسوية النزاعات بين الدول.
- وجود قناعة دولية بان حل النزاع بين قطر والبحرين سيمنح فرصة للتقارب بين البلدين ويسهم في استقرار منطقة الخليج ذات الاهمية الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية الكبرى.
- وجود تطلع دولي لتنفيذ البلدين لقرار محكمة العدل الدولية ليكونا مثالا يحتذى به دوليا.

7-1 مستقبل العلاقة بين البلدين:

يعد صدور حكم محكمة العدل الدولية الذي انهى الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين وما تبعه من ترسيم نهائي للحدود بينهما نقطة تحول تاريخية للبلدين ومنطقة الخليج بأسرها.

فلطالما شكل الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين عقبة امام عملية التنمية بجوانبها كافة وعائقا امام مشاريع الاصلاح السياسي والاقتصادي في البلدين ، فتعطلت جراء الخلاف الحدودي كثير من المشاريع التنموية والخدمية بمختلف مضامينها وتأجل التطور الاقتصادي بانتظار ايجاد حل حاسم لقضية الحدود. فضلا عن استنزاف الاموال الطائلة والثروات الاقتصادية جراء خلافهما مما انعكس سلبا على الاوضاع الاقتصادية والسياسية والخدمية والاجتماعية في كلا البلدين.ولخواص القرب الجغرافي والخصائص الاجتماعية الوطيدة والتاريخ المشترك بين البلدين والتي لا تسمح بخلق عداءات وخلافات جديدة فقد تنبه الجانبان الى ضرورة سد الفجوات بينهما وتوطيد علاقتهما والوصول بها الى مستوى المشاركة الاستراتيجية ولاسيما في المجال الاقتصادي.

ومع اعلان الدولتين نهاية خلافهما الحدودي الذي استمر عقودا من الزمن شهد مسار العلاقات بينهما تطورا نوعيا تمثل بمحاولة بلورة كثير من الافكار التي تنصب في دائرة المشاريع الاقتصادية والاستثمارية وغيرها.وتمثل تطور العلاقات بين البلدين بتفعيل دور اللجنة العليا المشتركة البحرينية – القطرية التي يترأسها وليا عهد البلدين التي اقرت خلال اجتماعاتها مذكرات تفاهم اقتصادية متعددة كان اهمها:

1- توقيع مذكرة تفاهم بين الدولتين بتاريخ 27 شباط 2005 بإنشاء مشروع جسر يربط الاراضي القطرية والبحرينية يمتد 45 كم من غرب قطر قرب قلعة الزبارة وصولا الى شرق البحرين ، وقد خصص البلدان للمشروع منطقة تسمى حرم الجسر وهي تشمل أراض ومناطق بحرية في كلا الدولتين فضلا عن تخصيص منطقة للخدمات تكون مقرا للادارات الحكومية وهي منطقة تقع على خط الحدود البحرية بينهما مع ضمان توزيع متوازن بينهما لسطح منطقة الخدمات وقد حددت التكاليف النهائية لجسر قطر والبحرين بملياري دولار اميركي وحددت فترة انجازه بخمسين شهرا[66].

3- وقعت البحرين وقطر في 10حزيران 2006 اتفاقية النقل الجوي والاجواء المفتوحة بين البلدين

4- انشأ البلدان البنك البحريني – القطري بمساهمة رجال اعمال من كلا الدولتين برأسمال قدره 100 مليون دينار بحريني .

5- وقع البلدان اتفاقية التعاون الدبلوماسي والقنصلي وتنص على قيام البعثات الدبلوماسية والقنصلية لايهما برعاية مصالح الدولة الاخرى ورعاياها في حال عدم وجود تمثيل دبلوماسي او قنصلي مقيم لها في الدولة المعتمده ، وان تعمل البعثات الدبلوماسية والقنصلية على تقديم الخدمات القنصلية لرعايا البلدين على حدّ سواء.

6-الاتفاق على فتح المجالات امام البحرينيين والقطريين للاستثمار في البلدين من دون قيود على وفق مبدأ المعاملة بالمثل.

٣ – دمج شركتين عقاريتين قطرية وبحرينية لانشاء شركة حكومية مشتركة تهدف لتطوير مناطق حدودية بين قطر والبحرين تقع بمحاذاة الجسر الذي يربط البلدين.

٤ – تشكيل لجنة المشاريع المشتركة البحرينية – القطرية بين غرفتي تجارة وصناعة قطر والبحرين ، وباشرت هذه اللجنة بدراسة المشاريع المشتركة التي يمكن تنفيذها في البلدين وقد وافقت السلطات المالية القطرية على امتلاك البحرينيين 25% من اسهم الشركات المدرجة في سوق الاوراق المالية في الدوحة[67].

وبحسب هذه التطورات التي يشهدها واقع العلاقات القطرية البحرينية عقب انتهاء خلافهما الحدودي فإن المستقبل يشير الى ان الروابط الاقتصادية والسياسية بينهما ستشهد تقدما نوعيا وذلك إبان انجاز جسر يربط البلدين فضلا عن طرح مشروع لاقامة قطار السكة الحديدية بينهما وهو مخصص لنقل البضائع والمسافرين

ومن المتوقع ان يكون مشروع القطار القطري – البحريني ضمن المرحلة الثالثة من تنفيذ مشروع الجسر.

وسيسهم هذان المشروعان المشاريع التنموية الأخرى في تحقيق أهداف استراتيجية مشتركة وآفاق جديدة على مستويات متعددة أهمها:

- تشغيل اليد العاملة والاستفادة من الكفاءات الوطنية، حيث اشترط عقد تنفيذ مشروع الجسر على تعيين الفنيين من رعايا البلدين مع الشركات المنفذة للاستفادة من خبراتها[68].
- توافر المشاريع الصغيرة المتعددة المصاحبة للمشاريع الكبرى بين البلدين حيث ستسهم في تطوير الشركات الوطنية البحرينية والقطرية في مجال رفع مستوى الخبرات والامكانات الفنية والمادية .
- افساح المجال امام الكوادر العلمية ولاسيما الكوادر الهندسية وبعض التخصصات الفنية للتدريب على يد الشركات العالمية المنفذة للمشاريع الكبرى بين البلدين ولاسيما مشروع الجسر والقطار القطري – البحريني ومشروع الاجواء المفتوحة.
- تحقيق انفتاح تجاري كبير بين اسواق البلدين التي تعدّ أكثر الاسواق نموا في منطقة الخليج، حيث شهد الميزان التجاري بين قطر والبحرين ارتفاعا ملحوظا في قيم الصادرات والواردات البينية.
- تعزيز الفرص الوظيفية لمواطني الدولتين سواء عن طريق المحافظة على بعض الوظائف فعلا ام ايجاد فرص عمل جديدة .
- تطور الوضع الاقتصادي للبلدين من خلال التأثيرات الايجابية للمصروفات عند زيادة الزيارات المتبادلة لمواطني قطر والبحرين[69].

ويرى الباحثون في الشؤون الاقتصادية الخليجية ان البحرين ستبدأ بمعالجة ازمة البطالة التي بلغت 8% في اوساط القوى العاملة البحرينية من خلال توفير

فرص عمل للبحرينيين في قطر. وهو ما ينعكس ايجابا على الاقتصاد القطري الذي يعاني أزمة التضخم بسبب النمو الاقتصادي المرتفع.

من خلال هذا نرى بأن مستقبل العلاقات الاقتصادية والسياسية بين قطر والبحرين يسير في مصلحة التكامل الاقتصادي و يمثل نواة لتكامل اقتصادي وسياسي خليجي وعربي.

وتمثل الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة بين البلدين عقب نهاية خلافهما الحدودي اساسا لتكوين سوق قطرية – بحرينية مشتركة تمنح وسائل الانتاج والاستثمار في كلا البلدين مطلق الحرية في حركة التنقل البيني وتسهم في دعم السوق الخليجية التي بدأت بالفعل دول مجلس التعاون الخليجي بتطبيقها مع بداية العام 2008 .

1-8 انعكاسات الترسيم النهائي للحدود على استقرار منطقة الخليج العربي:

اسهم التقارب القطري – البحريني في ضوء قبول الطرفين قرار محكمة العدل الدولية في ترسيم الحدود في الاستقرار في منطقة الخليج العربي من النواحي الاستراتيجية والاقتصادية والاستثمارية والسياسية و امن المنطقة وشكل الترتيبات الامنية التي اتبعتها دول الخليج بما يسهم في زيادة قوة التاثير السياسي لمجلس التعاون الخليجي على الصعيدين الاقليمي والدولي ، وحفز دول الخليج على حل مشاكلها الحدودية البينية و دول الجوار بالطرق السلمية وهذا ما بدا في الحوار السعودي–القطري وتوقيع اتفاقية التفاهم المشترك لترسيم الحدود بشكل نهائي ، وكذلك ترسيم الحدود اليمنية–السعودية ، والحوار الاماراتي–الايراني حول الجزر الثلاث وتسوية كثير من الخلافات الاخرى ولاسيما الخلاف الحدودي الاماراتي–العماني والعماني–السعودي.

وقد اثر الترسيم النهائي للحدود وفق قرار محكمة العدل الدولية على شكل الترتيبات الامنية في منطقة الخليج حيث اشتملت تلك الترتيبات على جوانب متعددة منها الاستراتيجي والاقتصادية والسياسية وستكون على شكل اتفاقات ومعاهدات عسكرية وسياسية تخدم امن المنطقة وتجلب الاستقرار ولاسيما في منطقة الخليج العربي مما يعطي للجانب الدبلوماسي الدور الكبير لحل مشكلات الدول فيما بينها، وتنطبق هذه الحال على الدراسة التي نحن بصددها و تشتمل ايضا على حل الخلافات العربية البينية الاخرى والعربية مع الجوار الاقليمي ، وبذلك سوف يتغير شكل العلاقات الى النحو الآتي:

١ – تغير شكل التحالفات من الاسلوب العسكري الى الاتفاقات السياسية .

٢ – تجنيب المنطقة العربية ولاسيما الخليج العربي الصراعات العسكرية وسباق التسلح.

٣ – تحويل التفاهمات الى اتفاقات امنية اقليمية ذات طابع اقتصادي يحقق الامن للأطراف جميعها عن طريق التبادل الاقتصادي والتجاري والاستثماري المشترك .

٤ – التفاهم والحوار مع الدول الكبرى على الوضع الامني والاستراتيجي في الخليج بشرط احترام حق السيادة على الاراضي وتحديد اقامة القواعد العسكرية والاساطيل الامنية في المناطق البحرية للدول وهذا جانب من اهمية الاستقرار الامني للاطراف الخليجية كافة

٥ – حل الخلافات مع دول الجوار الجغرافي على اساس الاحترام المشترك للجغرافية السياسية للمناطق المتنازع عليها ولاسيما مع إيران على وفق تفاهمات وحوارات سياسية داعمة لموقف كل طرف يريد تجنيب الخليج الصراعات مع الدول الكبرى مقابل دعم الدول الخليجية لتلك الاطراف التي تعدّ إيران منها في مجال ملفها النووي بشرط احترام رؤية دول الخليج.

النتائج :

من خلال دراسة الوقائع ومراحل تطور الدود القطرية _ البحرينية فأن الدراسة توصلت الى الأنتائج الأتية :

١ –تباين الرؤى حول الأدعاءات الحدودية وهذا ما انعكس على مطالب البلدين المختلفين رسميا في تقديم ادعاءاتهم الى المحكمة العدل الدولية .
٢ – من المؤسف ان يصل خلاف حدودي عربي الى المستوى الدولي وهذا دليل عدم قدرة المنظمة العربية على حل الخلافات البينية حيث لا تمتلك اكثر الدول خاصة في منطقة الخليج العربي أسس تستند عليها في حل هذه الخلافات .
٣ –افتقار الدول صاحبة المشكلة الى أدوات تخطيط ورسم الحدود والتكنلوجيا ، ومما عقد المشكلة هو تنوع المظاهر الطبوغرافية والتضاريسية في منطقة الحدود مما ساهم في تعقيد الادعاءات للطرفين وخاصة حول مناطق المرتفعات التي تغمرها مياه المد والجزر حيث سعت كلا الدولتين إلى تغيير الوقع الجغرافي لهذه الجزر والمرتفعات المغمورة بالمياه لدعم ادعاءاتهم مما عقد المشكلة في ترسيم الحدود .
٤ –دخول العامل الاقليمي والدولي كعنصر محرض لطرف على حساب طرف آخر مما أطال أمد الخلاف .
٥ –ساهمت الادعاءات التاريخية في إطالة أمد الخلاف وكان للجانب القبلي دوره من حيث الادعاءات بين أل خليفة وال ثاني .
٦ –وقوع البلدين في منطقة حساسة جدا من الخليج العربي الذي يعتبر مخزون الطاقة على مستوى العالم كما ان المنطقة المحيطة بالبدلين تعج بمشاكل

حدودية كثيرة فضلا عن ان الدولتين تجاوران كل من إيران والسعودية وهما من الدول ذات الثقل الإقليمي مما فعل المشكلة في الترسيم النهائي للحدود الذي اخذ بنظر الاعتبار المياه الدولية لكل من قطر والبحرين والتي كانت غير محدده بشكل نهائي .

٧ –تحول موروث الحقبة الاستعمارية إلى مبدأ استند علية في ترسيم الحدود خاصة عند تطبيق مبدأ (الحدود الموروثة) الذي عدته محكمة العدل الدولية عرفا دوليا يعتمد عليه في ترسيم الدود ، وهذا ما اتبع في منطقة الدراسة ومناطق أخرى من العالم .

٨ –إن قرار محكمة العدل الدولية استند على الأسس الجغرافية في رسم خط الحدود البحري الموحد بين البلدين فيما اعتمدت المحكمة في حكمها على القرارات البريطانية ومنحتها الاثر القانوني في تحديد عائدية المناطق المتنازع عليها .

المصادر

١ –سالم مشكور، نزاعات الحدود في الخليج معضلة السيادة والشرعية، الطبعة الأولى، مطبعة مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1993، ص 78.

٢ –احمد رمضان شقلية،الجغرافيا الاقتصادية لجزر البحرين،الطبعة الاولى،مطبعة الارشاد،بغداد،1980،ص76.

٣ – I.C.G, Press Release, Maritime Delimitation and Territorial Questions between Qatar and Bahrain (Qatar *v.* Bahrain), Qatar brings a case against Bahrain ,1991/21, 8 July 1991

٤ –جمال زكريا قاسم ، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، الطبعة الأولى ، مطبعة دار الفكر العربي ،القاهرة،2001، الجزء الخامس،ص277-279

٥ –سالم مشكور مصدر سابق، ص 80-81.

٦ –جمال زكريا قاسم ، مصدر سابق ، الجزء الخامس،ص305.

٧ –محمد مصطفى شحاته ، منازعات الحدود العربية : الحدود السعودية مع دول الخليج ، مجلة السياسة الدولية ،العدد 11 ، 1/يناير كانون الأول / 1993 . الموقع http://www.siyassa.org.eg/asiyassa/index.asp

٨ –عبد الرزاق سليمان ابو داوود، نظرية الحدود الدولية وسياساتها في شبه الجزيرة العربية، مصدر سابق، ص211.

٩ – I.C.G, Press Release, Maritime Delimitation and Territorial Questions between Qatar and Bahrain (Qatar *v.* Bahrain), Qatar brings a case against Bahrain, 1991/21, 8 July 1991

10- I.C.G, Maritime Delimitation and Territorial Questions between Qatar and Bahrain (Qatar *v.* Bahrain), Jurisdiction and Admissibility, Judgment ,1 July 1994, p18-19

11- I.C.G, Press Release, Maritime Delimitation and Territorial Questions between Qatar and Bahrain (Qatar *v.* Bahrain), Judgment on Jurisdiction and Admissibility,1995/16, 15 February 1995

12- I.C.G, Press Release, Maritime Delimitation and Territorial Questions between Qatar and Bahrain (Qatar *v.* Bahrain), Fixing of time-limit , for Counter-Memorials on the merits,1996/30, 22 November 1996

١٣ – بعد تقديم المذكرات المضادة في 23-12-1997 طعنت البحرين في مصداقية وثيقة اخرى مرفقة بالمذكرة القطرية المضادة.

14- I.C.G, Press Release, Maritime Delimitation and Territorial Questions between Qatar and Bahrain (Qatar *v.* Bahrain), The Court directs a further round of written leadings,1998/2, 1 April 1998.

15- I.C.G, Press Release, Maritime Delimitation and Territorial Questions between Qatar and Bahrain (Qatar *v.* Bahrain), The Court places on record Qatar's decision to disregard disputed documents and extends the time-limit for the filing of Replies,1995/5, 18 February 1999

16- I.C.G, Press Release, Maritime Delimitation and Territorial Questions between Qatar and Bahrain (Qatar *v.* Bahrain), Conclusion of the public hearings on the merits of the dispute Court ready to consider its Judgment ,2000/22,29/June/2000

17- I.C.G, Press Release, Conclusion of the public hearings on the merits of the dispute Court ready to consider its Judgment,opcit ,2000/22,29/June/2000

١٨ -محمد حجازي محمد ، الجغرافيا السياسية، القاهرة ،1997، ص221.

19- Antony H.Cordesman, Khalid R.AL-Rodhan , The Gulf Military Forces in an Era of AsymmetricWar,Bahrain, Center for Strategic and International Studies, Washington, June 28, 2006 , p4

20- Ipid, p5

21- Antony H. Cordesman, Khalid R.AL-Rodhan , The Gulf Military Forces in an Era of Asymmetric War, Bahrain, opcit,p4

٢٢ – مملكة البحرين ، الجهاز المركزي للمعلومات ، المجموعة الاحصائية ، 2005.

23- I.C.G. , Reports of Judgments, Advisory Opinions & Orders , case concerning Delimitation &Territorial Questions between Qatar & Bahrain , Merits , Judgment , 16 March 2001 , parts 84-86 , p31

24- I.C.G. , Reports of Judgments, Merits, 16 March 2001,opcit, parts 88-91,p32

25- AL-Arayed. Jawad Salem, A Line in the sea, opcit, p 399

26- - I.C.G. , Reports of Judgments, Merits, 16 March 2001, opcit, parts 92-94 , p32-33.

27- I.C.G., Reports of Judgments, Merits, 16 March 2001, opcit, parts 99 , p34

28- Ipid, parts 100-102,p34-36

29- I.C.G, Reports of Judgments, Merits, 16 March 2001, opcit ,part 103, p36

30- I.C.G , The Hague , Verbatim Record , R2000/13,13/June/2000,p49-54

31- Ipid,p35-38

32- I.C.G, The Hague, Verbatim Record, CR2000/5,29/May/2000,p24

33- I.C.G , The Hague , Verbatim Record , CR2000/5,29/May/2000,p31

34- I.C.G. , Reports of Judgments, Merits, 16 March 2001, opcit, parts 106-107,p37-39

35- Ibid, parts 111-112,p 40

36- Ibid, parts 113-117, p40-41

37- AL-Arayed.Jawad Salem,A Line in the sea,opcit,p401

٣٨ – بحسب تبادل الخطابات في 10و20و27 آيار 1938 التي أعلن فيها حاكم قطر موافقته على الإجراءات البريطانية وتبعه حاكم البحرين في الموافقة عليها أيضا .

39- I.C.G.,Reports of Judgments, Merits,16 March 2001,opcit,parts139-148, p47-49

٤٠ – حيث تدعي البحرين بوجود جزيرة اخر ملاصقة لجزيرة جنان تسمى حد جنان بينما رأى خبراء المحكمة ان حد جنان يندمج مع جزيرة جنان عند الجزر ليكون جزيرة واحدة .

41- I.C.G., Reports of Judgments, Merits, 16 March 2001 , part 165 , p54-55,opcit

42- AL-Arayed. Jawad Salem, A Line in the sea, opcit,p 403

43- I.C.G. , Reports of Judgments, Merits,16 March 2001, opcit, part 193-197, p63-64

44- AL-Arayed. Jawad Salem,A Line in the sea,opcit,p403

45- I.C.G. , Reports of Judgments, Merits,16 March 2001,opcit, part 201-209, 64-67

46- I.C.G. , Reports of Judgments, Merits,16 March 2001,opcit, parts 167-168, p55

47- Ibid, part 169-170 , 55-57

48- I.C.G. , Reports of Judgments, Merits,16 March 2001,opcit , part 174 , p57

49- Ibid, part 180-181,p 60

50- Ibid, part 182 , p60

51- AL-Arayed. Jawad Salem,A Line in the sea,opcit,p403

52- I.C.G. , Reports of Judgments, Merits,16 March 2001,opcit,part 183, 60-61

53- Ibid, part 186-187 ,p 61

54- I.C.G. , Reports of Judgments, Merits,16 March 2001,opcit, part 188-189 ,p 61-62

55- Ibid, part 190, p62

56- I.C.G. , Reports of Judgments, Merits,16 March 2001, part 210-213,p 67

57- Ibid , part 236 ,p 76-77

58- C.G. , Reports of Judgments, Merits,16 March 2001, ,part 252 ,p 80-81

٥٩ – موسوعة مقاتل من الصحراء، نص خطاب امير قطر في

http://www.mokatel.com2001/3/16

٦٠ – صحيفة الشرق الاوسط ، العدد 8149 ، 21/آذار /2001 ، تصريح وزير خارجية قطر الشيخ حمد بن جبر آل ثاني

٦١ – مملكة البحرين ، وزارة الخارجية ، الخطابات الرسمية، خطاب عاهل البحرين الملك حمد بن عيسى آل خليفة بمناسبة صدور حكم محكمة العدل الدولية ، 16-آذار - 2001 http://www.mofa.gov.bh

٦٢ – موسوعة مقاتل من الصحراء، مصدر سابق.

٦٣ – مملكة البحرين ، وزارة الخارجية ، الخطابات الرسمية، خطاب عاهل البحرين الملك حمد بن عيسى آل خليفة بمناسبة صدور حكم محكمة العدل الدولية ، 16-آذار - 2001، مصدر سابق.

٦٤ – - سامح راشد – انتهاء النزاع القطري البحريني نجاح دولي وفشل عربي، 20-3-2001 ، http://www.islamonline.net/Arabic.

٦٥ – موسوعة مقاتل من الصحراء ،http//www.almoqatel.com

٦٦ – برنامج ادارة الحكم في الدول العربية، البحرين،التطورات السياسية والقانونية، النشرة السادسة، كانون الاول 2006،ص2، http://www.pogar.org/arabic/countries/stats.asp?cid=16

٦٧ – صحيفة الرياض،العدد 13871 ،16-حزيران- 2006 http://www.alriyadh.com/2006/06/16

٦٨ – صحيفة الاقتصادية الالكترونية ، تعزيز التعاون الاقتصادي بين قطر والبحرين، د. جاسم حسين ، العدد 5384 ، 8-7-2008 ، http://www.aleqt.com/misc

٦٩ – المصدر نفسه.

Abstract

The importance of this study is due to strategical location of Qatar-Bahrain boundaries and their geographical features which lead to that the great nations countries considered their interest in stratigical and economical characteristics of this region which moved external policy of these great countries since Ottmanian and British then American presence in this region, in addition to policy suitability

of these powers with regional trends in viewing the economic benefits without any consideration to political geography of study area which inverse the dangerous situation on delimitation of our political boundaries as a part of Arabian Gulf in agreement with the accepted strategy of this states without attention to geographical considerations.

The study region scope of view on wide marine area give it special stratigical importance, due to neighboring a vital passage of south western Asia like Hormuze strait and Bab Al-mindab which where they considered as stratigical gateway for ship passage.

The economic features of the study region in power field composed the critical role of more British and American special consideration in addition to generally western attention. The study referred to weak Arabian position to resolve the boundary disagreement between Qatar and Bahrain.